

مقابلة

أسعار البنزين تواصل ارتفاعها، وآخر الموجات كانت أمس بقيمة 500 ليرة، وبذلك يكون خفض الرسوم المفروضة على كل صفيحة، بقيمة 5500 ليرة، قد تأكل ولم يبق منه سوى 400 ليرة فقط. وعلى وقع هذه التطورات، جابت مئات السيارات شوارع بيروت معلنة بدء تحركات قطاع النقل ضد الرسوم ورفضاً لرفع الأسعار واحتجاجاً على غياب خطة بترولية... إنها الخطوة الأولى!

انتفاضة سائقي السيارات العمومية

البنزين يقترب من 40 ألف ليرة وباسيك يقترح إزالة الرسوم

رشا ابو زكي

ارتفع سعر صفيحة البنزين أمس 500 ليرة، ليصل إلى 36 ألفاً و600 ليرة، وبموازاة ذلك، شهدت شوارع بيروت تحركاً احتجاجياً بين العاشرة والنصف قبل الظهر والثانية عشرة ظهراً، إذ قام السائقون العموميون بتظاهرة سيطرة رفضاً لارتفاع أسعار المحروقات. في هذا الوقت، أعلن وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال، جبران باسيل، نيته اتخاذ الإجراءات اللازمة لإزالة الرسوم نهائياً عن البنزين، داعياً وزيرة المال ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف ورئيس حكومة

تصريف الأعمال إلى التجاوب من خلال العودة إلى المرسوم 12480 الذي يمنح وزارة الطاقة صلاحية الطلب من المجلس الأعلى للجمارك خفض الرسوم.

تظاهرة السائقين

وبعيداً عن السجل المتوقع في شأن صلاحية خفض الرسوم أو إلزائها نهائياً، فقد حددت التظاهرة السيارة المسؤولين عن واقع قطاع النقل العام الكارثي، وهم: وزارة الداخلية، وزارة المال ووزارة الطاقة، وحملت تظاهرة السائقين العمومية شعارات محددة جداً: - وزير الداخلية والمدير العام لقوى الأمن الداخلي يصدران المذكرات

بمكافحة السيارات الخصوصية والمزورة... لماذا لا تنفذ القوى الأمنية تلك المذكرات؟ من المسؤول؟ - سداد الدين العام ليس مسؤولية السائقين.

- تعطيل السياسة البترولية بعدم استيراد البترول وتعطيل المصافي هما مصلحة المافيات والشركات البترولية.

الكلمات التي القيت في التظاهرة ركزت على مسؤولية الوزارات المذكورة، وكان لافتاً غياب وزارة الأشغال العامة والنقل عن الاستهداف والشعارات، على الرغم من أنها مسؤولة عن وضع خطة وطنية للنقل، تسهم في معالجة الأزمة التاريخية للنقل في لبنان،



قطاع النقل في لبنان يدفع مليون دولار ضريبة يومية (رويترز)

لوحة سيارة عليها خمس لوحات مقسمة وموزعة على خمس سيارات، نريد مرة أن يخاطبنا مسؤول بصدق، ويقول لنا أين المشكلة».

وتوجهت التظاهرة نحو وسط بيروت وحطت أمام وزارة المال، حيث القى الأمين العام لاتحاد النقل والمواصلات أحمد الموسوي كلمة وجهها إلى وزيرة المال ربا الحسن، وقال: «نحن كقطاع نقل في لبنان، ندفع يومياً ضريبة معدتها العام مليون دولار، أين تذهب هذه الضرائب؟ وإلى جيوب من؟ أصبح عندنا يقين أنهم يتبعون سياسات إفقار الناس وملاء جيوبهم، ونبشروهم بأننا لن ندوم طويلاً ما دام هناك صاحب حق يطالب بحقه».

أما وزارة الطاقة فكانت نهاية المسار، حيث القى عبد الأمير نجدي كلمة وجهها إلى باسيل وقال: «نحن لا نطالب فقط بخفض أسعار البنزين، بل بسياسة بترولية من أجل حماية

إلا أن رئيس اتحاد نقابات السائقين العموميين عبد الأمير نجدة أبعاد شبيهة المحاباة، معتبراً أن الوزارة غير معنية بأزمة البنزين الحالية.

على أي حال، كان مسار التظاهرة قد شمل معظم أحياء بيروت وشوارعها، وكانت المحطة الأولى أمام وزارة الداخلية، حيث القى الأمين العام للاتحاد اللبناني لنقابات السيارات العمومية سمير أيوب كلمة توجه فيها إلى وزير الداخلية بالقول: «كنا متكلين عليك بتنفيذ مطالبنا، لكن القرارات وحدها لا تكفي، القرارات تحتاج إلى تنفيذ، والمذكرات أيضاً. كل شيء يصدر من وزارة الداخلية يعرقل من مكان معين، ونحن لا نعرفه أين وممن. نخاطبك ونقول لك إن كل أوامر لا تنفذ على الأرض. وحتى نؤكد هذا الموضوع، اذهبوا وشاهدوا في كل المناطق اللبنانية السيارات الخصوصية التي تعمل في نقل الركاب، والسيارات المخالفة واللوحات العمومية المزورة، كل

500

ليرة

هو حجم ارتفاع أسعار البنزين الأربعمائة المقل وسيعقبه ارتفاع بقيمة 200 ليرة في الأسبوع الذي يليه، وبذلك يختفي الخفض الذي حصل في شباط الماضي نهائياً، وتقترب الصفيحة من سعر 40 ألف ليرة، وهو مستوى قياسي يتجاوز كثيراً السقف النفسي.

مفاجأة إسقاط النظام

يوم الاعتراض على ارتفاع صفيحة البنزين، أمس، لم يقتصر على السائقين العموميين، ولا على بيروت فحسب. ففي صوفر، مساءً، قطعت مجموعة من المواطنين، رفعت شعارات إسقاط النظام الطائفي، الطريق الدولية احتجاجاً على غلاء البنزين، وكانت المفاجأة باحتجاج الجيش نحو 14 من المتظاهرين. وما إن اشيع الخبر حتى تركزت مجموعات متفرقة، في كل من النبطية وصيدا وبيروت، احتجاجاً على الاحتجاز ومطالبة بإطلاق سراح الموقوفين، واعتراضاً على ارتفاع سعر صفيحة البنزين، كما أكد المتظاهرون وأظهرت لافتاتهم التي لم يجيبها دخان الإطارات المشتعلة. (تصوير بلال جاويش)



قطاعات

اتصالات

استثمار

تحذير جديد لإدارة «أوجيرو» لوقف التمرد

في النهج السلبي المتبع منذ فترة من بعض الموظفين سيلقى المعالجات المناسبة». وأوضح الوزير أنه جرى أول من أمس تحويل الأموال اللازمة لهيئة «أوجيرو» لتسديد قيمة فواتير مستحقة لمصلحة المورد. وقال في البيان نفسه إن الوزارة حوّلت الأموال من حسابها لدى مصرف لبنان إلى حساب الهيئة، «على أن تسدّد الأخيرة فوراً فواتير مستحقة للموردين في مجالات المحروقات والبطاقات للعموم والتجهيزات وقطع الغيار وغيرها». ويأتي هذا التدبير «بناءً على قرار وزارة الاتصالات تكليف هيئة أوجيرو تنفيذ أشغال ومهمات تحددها، لقاء تغطية كلفتها الفعلية، والمعمول به منذ تموز عام 2010، والمستند إلى قرارات ديوان المحاسبة»، كما كتبت الوزارة إلى الهيئة «الاستمرار في العقود اللازمة مع الموردين المعنيين، وإجراء ما يلزم من عقود جديدة أو تجديد عقود منتهية، كي تستمر الهيئة في تنفيذ الأشغال والمهمات التي كلفتها بها الوزارة».

(الأخبار)

«بعيداً عن مواقف التمرد الحاصل في أوجيرو»، ذكر وزير الاتصالات شربل نحاس هيئة «أوجيرو» بضرورة «الإفراج الفوري» عن الساعات الخارجية الضخمة في مجال الاتصال بالخارج في الخدمات الرقمية، التي يؤمنها مشروعان ضخمان اكتملا منذ فترة. وشدد نحاس في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي، على «وجوب التزام أوجيرو بتنفيذ التعليمات والتكليفات الصريحة المبلغة إليها، بعيداً عن مواقف التمرد والتخريب والابتزاز التي تلحق أذى بالغاً بمصالح المواطنين والعاملين والمؤسسات والأمن الوطني». وذكر على وجه التحديد «الإفراج الفوري عن الساعات الإضافية الضخمة التي أمّنها كابل (IMEWE) وقدموس»، فمن شأن تلك الساعات، بحسب توضيحات الوزير، أن تزيد 200 مرة على تلك المتوافرة راهناً. وبالتالي «رفع خدمة الإنترنت في لبنان إلى مستواها في الدول المتقدمة». وهذا الأمر يمثل «مطلباً ملحاً» لدى المستخدمين ومزودي الإنترنت والداتا. وفي هذا السياق أيضاً، نبّه الوزير إلى أن «التعنّت

الشركات اللبنانية تواجه صعوبة في التمويل

إلى معطيات خاصة بمقارنة الفاعلية الاقتصادية على هذا الصعيد. وتقول الدراسة إن «أنظمة معاملات مالية مضمونة، تكون حديثة وفعالة، من شأنها تسهيل الإقراض للشركات». وتتضمن تلك الأنظمة إصلاحات قضائية وتسهيلات تقنية. وتشير الدراسة إلى أن 82% من عمليات منح القروض للشركات في المنطقة، بناءً على مسح شمل 7 بلدان بينها لبنان، تقوم على شروط ضمانات قاسية. وإذا كانت النسبة في لبنان أدنى من المعدل العام، حيث تبلغ 67,5%، لا يزال هذا البلد يئن من ضعف النظام القانوني لضمان حق الدائن (المصرف إجمالاً)، إضافة إلى غياب التحفيز رغم الحجم الهائل للنظام المصرفي الذي تمثل ودائعه ثلاثة أضعاف ناتجه، وفيما يبلغ معدل الشركات التي ترى الحصول على التمويل «عائقاً» لنشاطها الاقتصادي 34% في البلدان المسوحة، يصبح «العائق أكثر خطورة في لبنان» حيث يبلغ المعدل 42%.

(الأخبار)

يؤدي الإطار القانوني السليم على صعيد ضمان حقوق الدائنين إجمالاً إلى زيادة في القروض التي يمنحها النظام المالي للقطاع الخاص بهدف الاستثمار. لكن هذا الإطار ضعيف جداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتلقائياً في لبنان، وهو ما يستدعي تحديثات قانونية حقيقية. فمعدل الشركات في المنطقة التي تتمتع بخطط ائتمان من المصارف والمؤسسات المالية، يبلغ 25,07% فقط (الرابع)، وهو الأدنى بين باقي المناطق، حيث يصل إلى 56,92% في أوروبا الشرقية ووسط آسيا مثلاً. وتعود هذه الهوة أساساً إلى التشدد في طلب الضمانات لمنح القروض، في ظل غياب مبدأ الضمان عبر الأصول المنقولة (معدات، آلات...) مع التركيز على الأصول غير المنقولة: العقارات والأراضي. وتستند دراسة حديثة بعنوان «زيادة فرص الحصول على الائتمان من خلال إصلاح نظام المعاملات المضمونة» من إعداد اليخاندرو الفارين دو لا كامبا، صادرة عن مجموعة البنك الدولي، إلى هذا الوضع إضافة